

الإنفاق الصحيّ العامّ في الجزائر في ظلّ أزمة كوفيد 19 -الواقع والآفاق-

Public Health Spending in Algeria in Light of the Covid-19 Crises, Reality and Prospects

براهيم حوميميد^{1*} ، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، (جامعة الجزائر 03)،

Houmimid.brahim@univ-alger3.dz

العسكري أنيسة²، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، (جامعة الجزائر 03)،

Laskri.anissa@univ-alger3.dz

2022-01-09	تاريخ القبول	2021-03-05	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

سبب انتشار "كوفيد 19" انهياراً في أسعار النفط، أدى إلى تراجع عائدات ميزانية الدولة التي تعتمد أساساً على تصدير المحروقات، وهو ما انعكس على تمويل القطاع الصحيّ الذي يعتبر من القطاعات الحساسة الذي تشكل مصاريفه جزءاً كبيراً من الموازنة العامة، وهذا ما أوجب على الحكومة البحث عن إجراءات لدعم الإنفاق على قطاع الصحة. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الإنفاق الصحيّ في الجزائر، وإبراز الآليات الضرورية لدعم الإنفاق العامّ على الصحة لمواجهة تداعيات أزمة "كوفيد 19". وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة انتهاز إصلاح ماليّ يقوم على إعادة النظر في سياسة الإنفاق على القطاع الصحيّ القائمة على إعادة التوازن فقط، وتفعيل نظام التعاقد بين المؤسسات الصحية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى إصلاح النظام الصحيّ لاحتواء تكاليف القطاع الصحيّ المتزايدة، وتجنب هدر المال العام، وذلك بتعزيز الإجراءات الرقابية، وتبني نظام لقياس وتحليل تكاليف القطاع الصحيّ.

الكلمات المفتاحية: موازنة عامة؛ نفقات صحية؛ نظام صحي؛ ترشيد الإنفاق؛ "كوفيد 19".

Abstract

The spread of Covid-19 has led to a collapse in oil prices, resulting in a drop in the revenues of public budget, which depend on fuel exports. This has been reflected in the financing of the health sector, which is considered to be a sensitive sector with expenses that account for a significant part of the public budget. This is why the Government has to search for actions to support spending on health. This study aims to identify the reality of health spending in Algeria and highlight the necessary mechanisms to support health spending in response to the consequences of the Covid-19. The study concluded that financial reform should be pursued based on reviewing the policy of spending on the health sector based solely on rebalancing, and implementation of a contracting system between health institutions and social security institutions, and the need to reform the health system to contain the increasing costs, avoid waste of public money by strengthening surveillance procedures and adopting a system for measuring and analyzing the costs of the health sector.

Keywords: Public budget; Health spending; health system; spending rationalization; Covid-19.

*المؤلف المرسل

مقدمة

يشهد العالم منذ أواخر العام 2019، أزمةً صحيّةً كبيرةً، وهي أزمة فيروس كورونا التي تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة التي واجهها الاقتصاد؛ من حيث شدة الأثر، وسرعة انتقال العدوى، وعدم القدرة على الحدّ من انتشارها، فقد تأثر الاقتصاد العالميّ بها بصورة أكبر من الأزمة الماليّة العالميّة الأخيرة سنة 2008.

وتمثّل مواجهة تفشّي وباء كورونا أحد التّحديات الفريدة للعالم؛ ذلك لأنّه من الصّعب تحديد الأثر الجانح له بسبب انتشاره في أغلب أرجاء العالم، وكذلك الفترة الزّمنيّة التي لا يمكن التنبؤ بانتهائها، إذ إنّّه واسع الانتشار، ولم يعد يهدّد فقط منطقةً جغرافيّةً محدودةً، ولكن العالم بأكمله، كما أن انتشاره في دولةٍ معيّنة سيؤدّي إلى إحداث شلل تامّ في جميع مرافقها.

وتأثّرت الجزائر كغيرها من الدّول بجائحة "كوفيد 19"، حيث انتشر الفيروس في مختلف ولايات الوطن، مخلفاً وراءه آلاف الإصابات، ومئات الوفيات، كما أدّت الأزمة الصحيّة إلى تراجع عائدات الميزانيّة العامّة للدولة، بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالميّة، وهو ما انعكس على تمويل مختلف القطاعات في الجزائر، على غرار القطاع الصحيّ الذي يشكّل دعمه جزءاً مهماً من ميزانيّة الدولة.

مما سبق، يمكن أن نتصوّر إشكاليّة الارتقاء بالإنفاق الصحيّ لمواجهة تداعيات أزمة كورونا على الصّحة العامّة، خصوصاً في ظلّ اعتماد القطاع الصحيّ في الجزائر على تمويل الموازنة العامّة، التي تأثّرت عائداتها بأزمة "كوفيد 19"، وهو ما يجعل قضيّة دعم الإنفاق على القطاع الصحيّ حاليّاً، والبحث عن حلول لتعزيز الإنفاق الصحيّ على المدى البعيد، في أعلى سلّم أولويّات الحكومة، نظراً لحساسية القطاع؛ سواءً من الناحية الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة.

في ظلّ الواقع المشار إليه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو واقع الإنفاق العامّ على القطاع الصحيّ الجزائريّ في ظلّ أزمة "كوفيد 19"؟ وماهي الإجراءات اللازمة والكفيلة بتعزيز هذا الإنفاق مستقبلاً؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعيّة التالية:

- ماهي انعكاسات "كوفيد 19" على الاقتصاد العالميّ؟

- ما هي تداعيات "كوفيد 19" على الإنفاق الصحيّ الجزائريّ؟

- ماهي الإجراءات والحلول اللازمة لدعم الإنفاق الصحيّ لمواجهة تداعيات "كوفيد 19"؟

ولمناقشة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- سبّبت جائحة "كوفيد 19" صدمةً لمعظم اقتصاديّات العالم، بسبب تراجع المعاملات التجارية بين الدّول.

- دفعت جائحة "كوفيد 19" الحكومة الجزائرية إلى زيادة حجم الإنفاق للحفاظ على الصحة العامة.

- يجب على الحكومة البحث عن حلول للحد من تداعيات "كوفيد 19" على الإنفاق الصحي، سواء تعلق الأمر بترشيد النفقات، أو البحث عن طرق تسيير أكثر عقلانية للنفقات الصحية. وللإجابة عن إشكالية الدراسة، سنتطرق في هذا البحث إلى:

المحور الأول: أثر جائحة "كوفيد 19" في الإنفاق العالمي على الصحة.

المحور الثاني: تداعيات الأزمة الصحية لـ "كوفيد 19" على الإنفاق الصحي في الجزائر.

المحور الثالث: آفاق تعزيز الإنفاق الصحي العام في ظل أزمة "كوفيد 19".

وللإمام بالموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي في تطرقنا إلى أزمة "كوفيد 19"،

ثم اتبعنا المنهج التحليلي لتفسير أثر الجائحة في الإنفاق على القطاع الصحي.

تتجلى أهمية البحث في الأهمية التي يكتسيها القطاع الصحي في الاقتصاد الوطني، كما يعد هذا القطاع الأكثر استهلاكاً للموارد المالية، وعاملاً مهماً من عوامل التنمية، حيث يحاول هذا البحث تشخيص الإنفاق الصحي في ظل أزمة "كوفيد 19"، وبحث البدائل والحلول اللازمة.

كما سنحاول في هذا البحث تقييم الإنفاق الصحي خلال هذه الأزمة الصحية، ومعرفة مدى تأثيره بها، وكذلك إبراز الآليات الضرورية التي يمكن أن تساهم في الاستغلال الأمثل للنفقات المالية المخصصة للقطاع الصحي في الجزائر.

الدراسات السابقة

- دراسة Victor Gaspar and Paolo Mauro بعنوان Fiscal policies to protect people during the coronavirus outbreak, IMF, March 2020، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى السياسات المالية لحماية الشعوب من التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا، حيث أشارت الدراسة إلى وجوب الإنفاق على الصحة، بغض النظر عن ما هو متاح في ميزانيات البلدان، حيث بينت أن هناك ضرورة ملحة -خصوصاً للبلدان منخفضة الدخل- للحصول على منح أو قروض، وهذا من أجل الإسراع في توفير التمويل اللازم لاحتواء هذا المرض، والحد من انتشاره، والاستفادة من التجارب السابقة مع الأوبئة، مثل: وباء إيبولا. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من الإجراءات المالية لدعم الاقتصاد؛ كتقديم تخفيف ضريبي للأفراد، والمؤسسات، مشيرة إلى تجربة الصين التي عملت على تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الواقعة في المناطق، والقطاعات الأكثر تعرضاً للخطر، إضافة إلى دعم أجور العمال، مشيرة إلى تجربة فرنسا واليابان في هذا المجال.

- دراسة صندوق التقد الدولي، معالجة آثار فيروس كورونا: إرشادات حول سياسات الإنفاق على الصحة، جنيف، 2020، حيث استعرضت الدراسة تلخيصًا بشأن السياسات الصحيّة للاستجابة لتفشّي الأمراض المعدية، بالاستناد إلى الدّروس المستخلصة من الأمراض والأوبئة السّابقة، وركّزت الدّراسة على توضيح الإجراءات الاحتوائية لتداعيات "كوفيد 19" التي بإمكانها خفض سرعة انتقال العدوى إلى التّصف، كما ناقشت الدّراسة القضايا المتعلّقة بالإنفاق لدعم الإجراءات في مواجهة هذه الجائحة، مؤكّدة على ضرورة التّخطيط لزيادة مخصّصات الإنفاق الصحيّ على الأنشطة اللّازمة لمتابعة واحتواء الفيروس، والتّخفيف من أثره على الصحة، وفي الأخير، خلصت الدّراسة إلى مجموعة من المقترحات لبناء استعداداتٍ على المدى الطّويل من أجل التّصديّ لأيّة جائحةٍ في المستقبل.

دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط - التداعيات على الدول العربية، والاقتصاد العالمي، الدّوحة، أفريل 2020، حيث تطرّقت الدّراسة إلى تداعيات فيروس كورونا على سوق النفط العالميّ، وخصوصًا سوق النفط العربي، كما عالجت الدّراسة مشكل المعروض الكبير للنفط مقابل تراجع الدّول في الطّلب عليه، خصوصًا من طرف دولة الصّين، ممّا أدّى إلى أسوء هبوطٍ منذ سنة 1991، كما أبرزت مختلف تدخّلات الدّول، وتعاملها مع أزمة التّخزين، وركّزت الدّراسة على أثر انهيار أسعار التّفط على عائدات الدّول العربيّة التّفطية، والمشاكل التي ستنعكس على اقتصادها في حال استمرار انهيار أسعار التّفط.

تمهيد

دفعت جائحة "كوفيد 19" العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية سنة 2008، فقد أدخلت الاقتصاد العالميّ في حالة من الرّكود الشّديد، ومثّل الانتشار السّريع والواسع لفيروس كورونا صدمة لكلّ دول العالم، مخلّفًا أضرارًا كبيرةً على الدّول، تتفاوت حدّتها حسب سرعة، وفعالية سياسات هذه الدّول في احتواء الجائحة في ظلّ الوتيرة المتسارعة لانتشار الفيروس.

المحور الأوّل: أثر جائحة "كوفيد 19" على الإنفاق الصحيّ العالمي

اجتاحت جائحة كورونا معظم أنحاء العالم بعد اكتشاف أول حالة في ووهان (الصين) وألقت بتداعياتها على كلّ مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بشكل جعل الخبراء يتنبّؤون بحدوث انكماش اقتصاديّ كبير.

أولًا: أثر أزمة فيروس "كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي

أودت هذه الجائحة بحياة أكثر من 5 ملايين شخص في العالم بعد مرور عامين على بدايتها، ولا تزال خسائر الأرواح في ارتفاع، ما دفع للجوء إلى العزل والإغلاق الواسع لإيقاف انتشار الوباء.

وجاء الانتشار السريع للفيروس التاجي ليعصف بتوقعات الدول والمنظمات الدولية، ويشكل صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد توقع البنك العالمي في تقريره حول الاقتصاد العالمي انكماشاً بنسبة 5.5٪ في عام 2020، كما خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9٪ إلى 1.5٪، وأشارت منظمة الأونكتاد إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أكثر من 2٪ في عام 2020، هذا الأمر الذي قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار -خلافًا لما كان متوقعًا- في سبتمبر 2019؛ أي أن العالم على عتبة ركود اقتصادي عالمي شديد.

إن استمرار انتشار فيروس كورونا قد أدى إلى التراجع في حجم التجارة الدولية، وهذا بسبب سياسة الإغلاق التي طبقتها العديد من الدول، وقد أدت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها فيروس "كوفيد 19" إلى انخفاض كبير في التجارة العالمية، وهو ما أثر على الصادرات العالمية، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضاً حاداً، تفاوتت درجاتها من دولة إلى أخرى، كما نلاحظ في الجدول التالي تأثر صادرات معظم الدول المتقدمة التي نجد في مقدمتها روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وغيرها من الدول، باستثناء الصين التي شهدت تعافياً في نمو صادراتها.

جدول رقم (01): واردات وصادرات الدول في الربع الثاني من 2020 مقارنة بشهر جويلية من السنة نفسها٪

الدول	الربع الثاني من عام 2020		شهر جويلية 2020	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الدول المتقدمة	- 20٪	- 22٪	- 10٪	- 14٪
الدول النامية	- 18٪	- 17٪	- 10٪	- 6٪

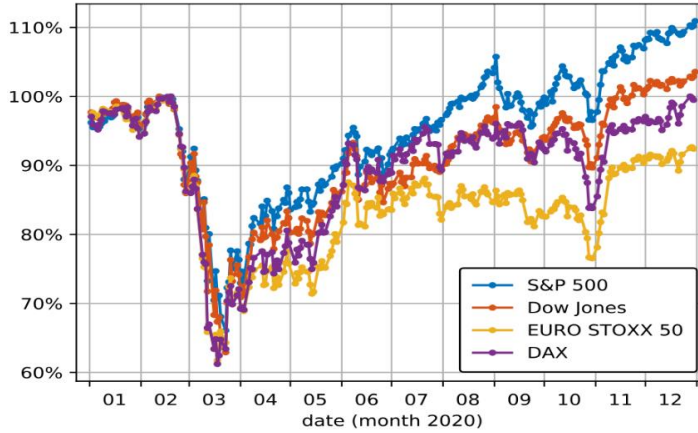
Source: UNCTAD calculations based on national statistics, Global trade: a frail recovery in the second half of 2020, October 2020, p02.

من الجدول نلاحظ أن الانخفاض الحاد، والواسع النطاق في التجارة الدولية في الربع الثاني من عام 2020 مماثل لما هو عليه في البلدان النامية والمتقدمة، ومع ذلك، يبدو أن الواردات والصادرات في البلدان المتقدمة قد تراجعت في شهر جويلية بشكل أكبر مقارنة بالدول النامية، كما لن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية كالنفط وغيره في منأى عن الأزمة الاقتصادية، بسبب انهيار أسعار النفط، كل ذلك يعني أن مصدري السلع الأساسية معرضون للخطر.

وقد شهدت أسواق المال العالمية خسائر كبيرة بسبب انتشار فيروس كورونا، حيث كان له أثرٌ حادٌ في تدهور قيمة الائتمان على الصعيد العالمي، كما أن هذه التطورات قد ضاعفت من خطر ضغوط الشركات الكبرى، إذ ازدادت معدلات المخاطر لمستويات مرتفعة، كما أن الأزمة الصحية أثرت سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومع سيناريوهات انتشار الوباء التي تتراوح بين الاستقرار على المدى القصير والاستمرار لسنواتٍ أخرى، ويمكن القول إن آفاق التعافي من الأزمة المالية لا تزال محفوفةً بقدر كبير من عدم اليقين، وستتوقف على مدى توافر علاج فعال لمرض "كوفيد 19".

كما أدت جائحة كورونا إلى أزمة في الأسواق المالية العالمية، حيث تأثرت أسواق الأسهم والسندات بسياسات العزل، مما أدى إلى خفض الاستهلاك، والطلب على المنتجات والخدمات المالية، حيث عرفت أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس أداء الأسهم انخفاضاً كبيراً على غرار مؤشر "داو جونز" ومؤشر "ناسداك" في الولايات المتحدة، كذلك في أوروبا، انخفضت العوائد المالية، حيث وصلت إلى مستويات ضغط السوق التي واجهتها أزمة اليورو 2012/2011، كما انخفض كل من مؤشر "DAX الألماني"؛ وهو مؤشر أكبر 30 شركة ألمانية، ومؤشر "FTSE البريطاني" أكبر المؤشرات البريطانية، وكذلك في آسيا، شهد مؤشر الأسهم الأكثر استخداماً؛ مؤشر شنغهاي الصيني "SSE" انخفاضاً كبيراً في البداية، ليتبعه بعد ذلك ارتفاع في الأسهم بعد الدعم الحكومي.

الشكل رقم (01): مؤشرات أسواق الأسهم العالمية لسنة 2020



المصدر: ويكيبيديا على الموقع <https://2u.pw/uadJl>

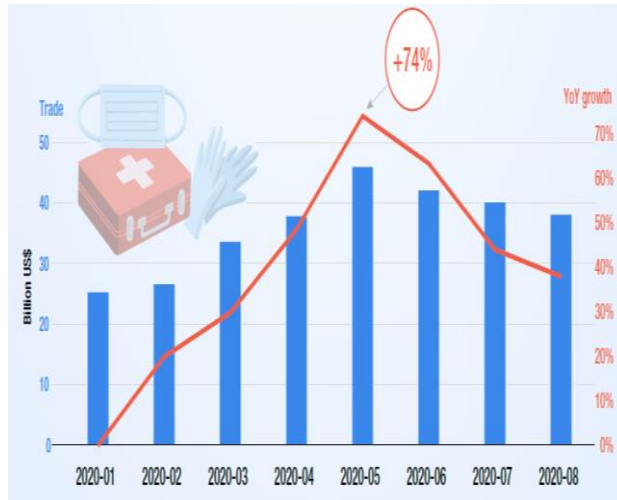
شهدت أغلب المؤشرات المالية العالمية انخفاضاً جرياً أزمة "الكوفيد 19"، وهو ما لاحظناه في الشكل (رقم 01) حيث بلغت أكبر انخفاض في شهر مارس، لتعاود الارتفاع بعد حزم الإنقاذ التي تدخلت بها البنوك المركزية على مستوى العالم، لتخفيف الصدمة

الاقتصادية وضمان الحفاظ على السيولة، حيث أدّى التحفيز إلى زيادة المعروض التقدي، وهو ما حرك سوق الأسهم نحو الارتفاع.

ثانيًا: أثر أزمة "كوفيد 19" على الإنفاق الصحي العالمي

على صعيد الإنفاق العالمي، فقد استجابت الحكومات لجائحة "كوفيد 19" بزيادة النفقات الصحية للحصول على المستلزمات الطبية، حيث ساهمت الأسواق الدولية في تلبية الزيادة في الطلب الإجمالي على المنتجات اللازمة لمكافحة انتشار الوباء. فبين شهري جانفي ومالي من عام (2020)، ارتفعت صادرات المستلزمات الطبية لـ "كوفيد 19" من معدلات الحماية الشخصية، والمطهرات، وأدوات التشخيص، وأجهزة التنفس بالأكسجين، وغيرها من معدات المستشفيات ذات الصلة، من الصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة.

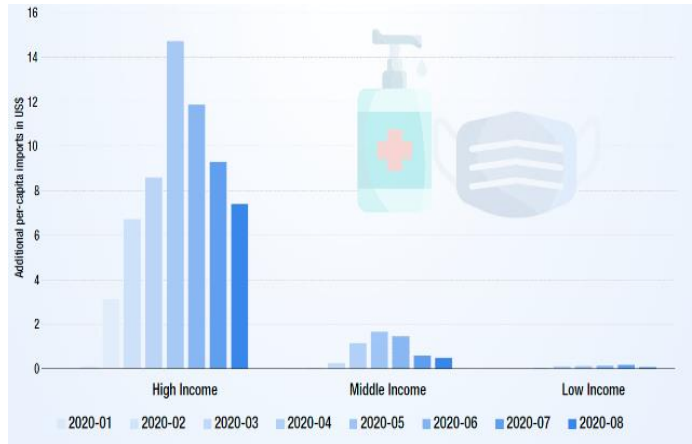
الشكل رقم (02): تطور تجارة المستلزمات الطبية المتعلقة بكوفيد 19 %



Source: UNCTAD calculations based on national statistics, op cit, p6.

عرفت تجارة المستلزمات الطبية تطوراً كبيراً منذ بداية السنة الحالية، حيث زادت تجارة هذه المنتجات بمعدل يزيد عن 50 % منذ أفريل 2020، لتصل إلى زيادة 74% شهر مارس، لتعود بعدها إلى الانخفاض التدريجي وتصل في شهر أوت إلى حوالي 38 %، وهو انخفاض طبيعي بعد توفير الدول لحاجاتها من المستلزمات الطبية.

الشكل رقم 03: متوسط التغير السنوي في نصيب الفرد من واردات المستلزمات الطبية المتعلقة بكوفيد "19" %



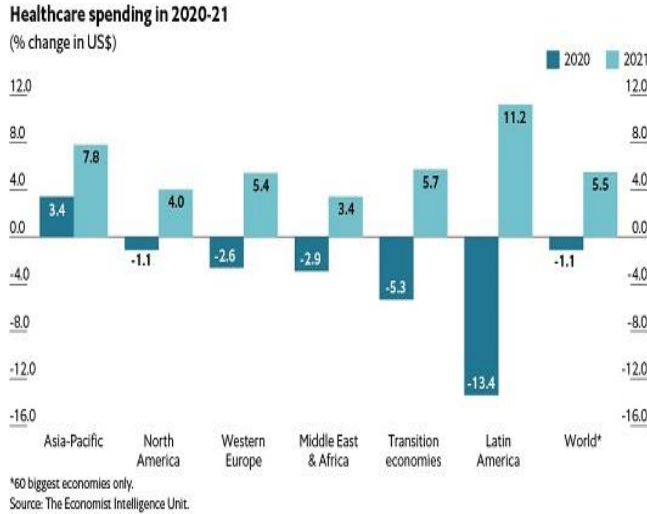
Source: UNCTAD calculations based on national statistics, op cit, p08

إنّ الزيادة في معروض المنتجات ذات الصلة بـ "كوفيد 19" قد كان -إلى حدّ كبير- لصالح البلدان الغنيّة بالرغم من الجهود المبذولة لتسهيل الوصول إلى إمدادات "كوفيد 19"، كما أنّ جزءاً صغيراً فقط من الإنتاج العالميّ الإضافيّ من الإمدادات المتعلّقة بـ "كوفيد 19" يصل إلى البلدان منخفضة الدّخل.

والشكل السّابق (الشكل رقم 03) يظهر استفادة كلّ مقيم في البلدان الغنيّة في المتوسط من مبلغ إضافيٍّ (10 دولاراتٍ أمريكيّةٍ شهريّاً) من واردات المنتجات ذات الصلة بـ الجائحة، ويعتبر هذا الرقم أقلّ بكثيرٍ بالنسبة للبلدان متوسطة الدّخل (حوالي 1 دولار أمريكيّ)، وأقلّ من ذلك للدول منخفضة الدّخل (0.10 دولار فقط). وبعبارةٍ أخرى، نصيب الفرد من الواردات من السلع الطبيّة الضّرورية للتخفيف من الوباء أكبر بحوالي 100 مرّة في البلدان ذات الدّخل المرتفع مقارنةً بالبلدان منخفضة الدّخل. في حين يمكننا توقّع زيادة نصيب الفرد من الواردات المتعلّقة بـ "الكوفيد 19" في البلدان الغنية خلال الأشهر القادمة، خصوصاً في حال توفّر اللّقاحات، والعلاجات الفعّالة لفيروس كورونا خلال عام 2021.

وحسب تقرير لموقع The Economist Intelligence Unit فإنّه من المرجح أن تؤدي هذه الأزمة الصحيّة إلى دفع الإنفاق على الرّعاية الصحيّة في العالم إلى الأعلى في عام 2021، إلى جانب تحفيز النموّ على المستوى العالمي عبر 60 دولة تغطّيها هذه التوقّعات، كما يُتوقع أن يرتفع إجماليّ الإنفاق على الرّعاية الصحيّة بنسبة 5.5٪ في عام 2021؛ أي بمعدّل أسرع من أيّ عامٍ آخر منذ الأزمة الماليّة العالميّة، والشكل الموالى يبيّن ذلك:

الشكل رقم (04): الإنفاق الصحي في العالم لعامي 2020-2021



Source: The Economist Intelligence Unit: covid-19 the impact on healthcare
expenditur28/12/20at:<http://www.eiu.com/industry/article/609621044>

المحور الثاني: تداعيات الأزمة الصحية لـ "كوفيد 19" على الإنفاق الصحي في الجزائر
بعد اكتشاف أول حالة في فيفري الماضي (2020)، احتدم النقاش حول قدرة الحكومة على توفير التغطيات الصحية اللازمة لمجابهة هذا الفيروس الشديد الفتاك، وخصوصاً، تزامن انتشاره في الجزائر مع أزمة سياسية بدأت منذ أكثر من عام، وكذا أزمة اقتصادية جراء انهيار أسعار النفط.

أولاً: تداعيات "كوفيد 19" على الاقتصاد الجزائري

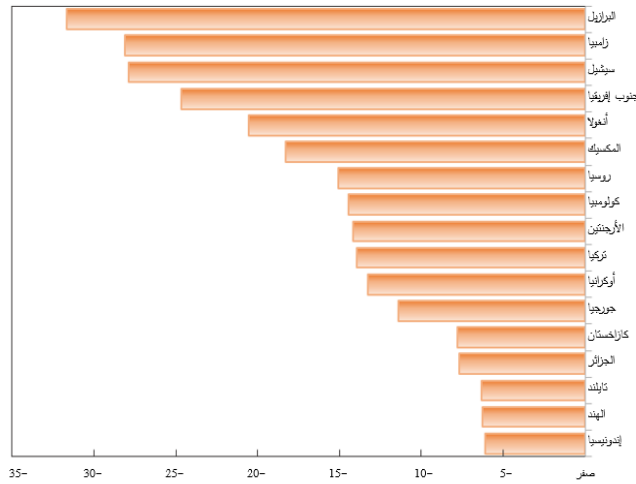
تعدّ الفئات الفقيرة هي الأكثر تأثراً بهذه الأزمة الصحية، إضافة إلى تأثر العمال بأجر يومي، وخصوصاً عمال القطاع غير الرسمي الذي يمثل (35٪ من القوى العاملة)، فخلال ماي 2019، بلغ عدد السكان النشيطين في الجزائر 12,73 مليون عامل. حيث 16,8٪ من إجمالي اليد العاملة تشغل في قطاع البناء، و16,1٪ في الإدارة العمومية، و15,7٪ في قطاع التجارة، و14,9٪ في قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي، و11,5٪ في قطاع الصناعات التحويلية. كما تحصى الجزائر 62,2 ٪ من العاملين في القطاع العام، و37,8 ٪ في القطاع الخاص (Office National des Statistiques، 2019، صفحة 04).

وتظهر المسوح أن الفقر متعدد الأبعاد (التعليم، والصحة ومستوى المعيشة) لا يزال مرتفعاً إلى حد ما في الجزائر، وفي الواقع، فإن أكثر من 41 في المئة من السكان يصنفون في أول جزيئين Quantiles الأكثر فقراً في مؤشر الثروة (خالد منه، 2020، صفحة 06).

كما كشفت هذه الجائحة عن فرق واضح بين من يعملون لدى القطاع الحكومي ومن يعملون لدى القطاع الخاص، سواء أكانوا أرباب عمل أو عمالاً مستقلين، فقد ضمنت الحكومة أجور الفئة الأولى، ومنحتها عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، أما الفئة الثانية فقد عانت الأمرين جرّاء تدابير الحجر الصحي، ومنع التنقل، فقطعت هذه الإجراءات أرزاقهم، وأحالتهم على بطالة إجبارية .

ولم تقتصر آثار "كوفيد 19" على الصحة وعدد الضحايا فحسب، بل تعدت ذلك لتحديث شللاً اقتصادياً، وهو ما انعكس على الاقتصاد الجزائري، فقد فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة، بسبب تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية، ذلك مع انخفاض كبير في قيمة الدينار مقابل الدولار حسب تقرير لصندوق النقد الدولي، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): انخفاض أسعار الصرف لبعض الدول مقابل الدولار للفترة (جانفي 2020- جوان 2020)



المصدر: مارتن مولايغن وآخرون، استجابات السياسة في اقتصادات الأسواق

الصاعدة والاقتصادات النامية إزاء جائحة كوفيد 19، صندوق النقد الدولي، جويلية 2020

شاهد يوم 20/12/30 على الموقع <https://www.imf.org>

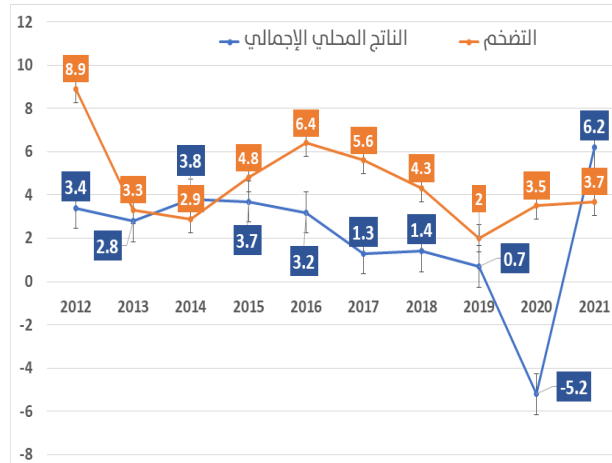
كما أثرت إجراءات الغلق للحد من انتشار الوباء بشكل كبير على التجارة الخارجية، حيث سجّلت الجزائر إجمالي واردات مع نهاية 2020 قدر بـ 34,39 مليار دولار أمريكي؛ أي انخفاضاً بنسبة 17,99% بالمقارنة مع نتائج سنة 2019، أما الصادرات فقد قدرّت بـ 23,80 مليار دولار أمريكي، حيث عرفت تراجعاً بنسبة 33,57% مقارنةً بسنة 2019. حيث اتسع العجز في الميزان

التجاري سنة 2020 بحوالي 10,6 مليار دولار أمريكي مقابل 6,11 مليار دولار أمريكي سجّلت سنة 2019 (douanes, 2020, p. 07).

كما أدّى تفشّي "كوفيد-19" في العالم إلى انهيار في أسعار النفط الذي أثر بدوره على نحو حادّ في الميزانية العامة: لاعتمادها على عائدات الضرائب من تصدير المحروقات، وتسبّبت الأزمة النفطية في تراجع قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة 25,78٪ بين الثلاثي الأول لسنة 2019، والفترة نفسها لسنة 2020، حيث بلغت خلال الفترة الأولى 9,48 مليار دولار، بينما تراجعت خلال الفترة الثانية إلى 7,04 مليار دولار (العنروس، 2021، صفحة 394).

وأدّت الجائحة إلى ركود نشاط الشركات، خصوصاً تلك الناشطة في قطاع الخدمات الذي يوفر 60 في المائة من فرص العمل الذي تأثّر أكثر بعد إجراءات الغلق، وتعليق نشاط العديد من النشاطات التجارية: كالفندقة، والمطاعم، والمقاهي، والتقل وغيرها. كما كان لحالة الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد في سنة 2019 نصيب في ذلك، إذ عانى قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية من حالة الركود بسبب حالي الشك، والريبة اللتين سادت في الأجواء لأكثر من عام.

الشكل 06: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الجزائر (2012-2021*)



المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي، شهود 2020/12/03

على <https://www.imf.org>

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري جرّاء تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو -5.2 في المئة، ليعاود النمو من جديد في سنة 2021 بقرابة 6 في المئة، مستفيداً من حالة التعافي الاقتصادي، وكذا التحسّن في أسعار النفط بحسب تقديرات الصندوق (كما هو مبين في الشكل رقم 06).

ثانياً: إجراءات وتدابير الحكومة الجزائرية في مواجهة الجائحة

تأخّرت الجزائر في استيعاب حجم الكارثة الصحية التي تحملها جائحة كورونا، فبعد منتصف شهر فيفري الماضي حيث سجّلت الجزائر أوّل حالة إصابة بفيروس كورونا، بدأت السلطات المحلية إجراءاتها الاستقصائية بالكشف الطبي عن الحالات المشكوك فيها، غير أنّ الرّحلات المدنية القادمة من أوروبا المنتشر فيها الفيروس لم تتوقف، وذلك مع افتقار المطارات الدولية الجزائرية لأدوات الكشف المبكر عن فيروس كورونا والمراقبة الحرارية للوافدين، ساهم في زيادة عدد المصابين بالفيروس، وانتشاره في بعض الولايات، ورغم تأخر السلطات الجزائرية عن إدراك المخاطر الصحية التي يخلفها الفيروس، بدأت في اتخاذ مجموعة من التدابير ضمن استراتيجية استجابة النظام الصحي للجائحة على مستويات مختلفة من الإنذار، حيث لم تنتظر الجزائر كثيراً لتعلن تعليق الرّحلات الجوية مع الصين، ليشمل التعليق الرّحلات الجوية والبحرية مع كلّ أوروبا. وعلّقت الجزائر أيضاً جميع أنواع أنشطة نقل الركّاب، من الخدمات الجوية عبر الشبكة المحلية إلى خدمات سيارات الأجرة عبر الطّرق، أو السكك الحديدية وغيرها، باستثناء نشاط نقل المستخدمين الذين يتكفل بهم أرباب العمل.

لتتبعها إجراءات مشدّدة بغلق العاصمة، وبدأ سريان الحجر التام بمدينة البليدة "مركز الوباء"، ومع الزيادة في أعداد الإصابات، فرضت الحكومة الجزائرية حصرًا على كافّة مناطق الدولة، داعية المواطنين للبقاء في بيوتهم، والالتزام بقواعد الوقاية، وعزّزت إجراءاتها بتعليق الدّراسة، وغلق المساجد، وتمشيط الأسواق الشعبية، وصرف ما لا يقلّ عن 50 في المئة من موظفيها في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر الذين لا يعدّ وجودهم في مكان العمل ضروريًا لاستمرارية الخدمة، كما شجّعت المؤسسات، والإدارات العامة على اتخاذ جميع التدابير التي تحفّز العمل عن بعد. وللتخفيف من التكاليف المرتبطة بالجائحة، والحجر الصحي، قرّرت الحكومة تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، وتسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع ماليّ صعب، وتعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيّدة.

كما قرر بنك الجزائر إمكانية تأجيل سداد أقساط قروض البنوك، والمؤسسات المالية عند استحقاقها، وأيضًا إعادة جدولة ديون العملاء المتأثرين بالجائحة، كما تقرّر تخفيض سعر الفائدة الأساسي المطبق على عمليّات إعادة التمويل الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس (0.25 في المئة)، لتبنيته عند 3 في المئة بدلاً من 3.25 في المئة، وتخفيض معدل الاحتياطيّ الإجماليّ على الودائع من 8 في المئة إلى 6 في المئة، ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائر (بورصة، 2021، صفحة 210).

في 16 جوان 2020، قرّرت الحكومة الجزائرية إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية، وتكثيف مواقيت الحجر المنزلي، وإلغاء الإجراء الخاصّ بوضع 50 في المئة من مستخدمي المؤسسات، والإدارات العمومية، والقطاعين العمومي والخاصّ في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، وجاءت هذه الإجراءات ضمن استراتيجية للتخفيف من قيود الحجر التي فرضتها الدولة (مرسوم تنفيذي رقم 159-20، 2020).

ثالثاً: الإنفاق الصحي في الجزائر في ظل جائحة "كوفيد 19"

بلغ إجمالي نفقات الحكومة لسنة 2020 حوالي 65 مليار دولار، بانخفاض بنسبة 9.2٪ مقارنةً بميزانية 2019 التي قدرّت بنحو 72 مليار دولار، ما يعني عجزاً في الموازنة بنسبة 7.2٪ من الناتج المحلي الخام والمقدّر بحوالي 13 مليار دولار، وعجزاً في الخزينة العمومية بنسبة 11.4٪ من الناتج المحلي الذي يُقدّر بـ 20 مليار دولار (لعجال، 2021، صفحة 459). وتعدّ الموازنة العامة للدولة لسنة 2021 أكثر تقشّفاً خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث قدرّت بنحو 62 مليار دولار، وهذا ما يعكس أثر أزمة "كوفيد 19" على الميزانية العامة للدولة. أمّا نفقات التسيير العامة للدولة فقد عرفت انخفاضاً بسيطاً في سنة 2020 بـ 61 مليار دج مقارنةً بسنة 2019، لتعاود الارتفاع في سنة 2021 كما هو مبين في الجدول التالي:

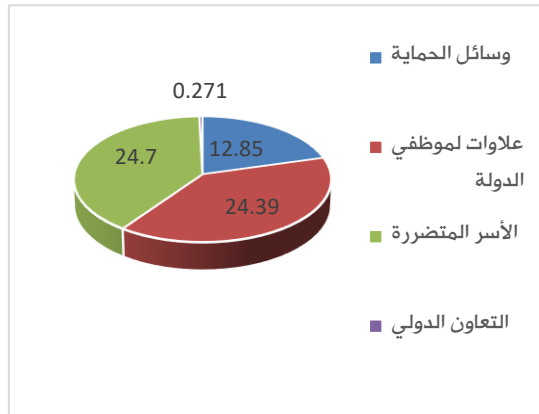
الجدول رقم 2: ميزانية التسيير العامة للصحة مقارنة بميزانية التسيير العامة للدولة ألف دج

السنة	ميزانية التسيير العامة للدولة	ميزانية التسيير لقطاع الصحة
2017	4.591.841.961	389.073.747
2018	4.584.462.233	392.163.373
2019	4.954.476.536	398.970.409
2020	4.893.439.095	408.282.838
2021	5.314.506.529	410.672.176

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية خلال الفترة (2017-2021). من خلال الجدول نجد أنّ ميزانية التسيير للدولة عموماً عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، صاحبه ارتفاع في ميزانية التسيير للقطاع الصحي، حيث عرفت ميزانية التسيير للقطاع الصحي لسنة 2020، ارتفاعاً مقارنةً بسنة 2019 بنسبة 2,3٪؛ أي أكثر من 9,31 مليار دج، لترتفع بحوالي 2,39 مليار دج في سنة 2021، حيث إنّ هذا الارتفاع البسيط في النفقات الصحية، يبيّن أهمية دعم القطاع الصحي لمواجهة أزمة "كوفيد 19"، حيث ستسمح هذه النفقات - على الخصوص - بتغطية النفقات غير القابلة للتقليص، كنفقات المستخدمين، والتعويضات، والمنح، والتكفل بالتكوين الموجه للأطباء الأخصائيين، وشبهه الطبيين، وكذا النفقات

المخصصة للحفاظ على السيولة الدائمة للمصالح، والهيئات الإدارية للمؤسسات العمومية للصحة، وتعزيز نشاطات الوقاية من الفيروس، والخدمات الصحية المقدمة للمصابين. ورغم الزيادة في النفقات الموجهة للقطاع الصحي، إلا أنها لا تغطي سوى قيمة التضخم الناتجة عن الأزمة الاقتصادية التي سببتها الأزمة الصحية.

شكل رقم 7: تقسيم الميزانية المخصصة لمواجهة جائحة كورونا



المصدر: بوروية كاتيا، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، المجلد 12، رقم 01، ص 210. دفعت أزمة "كوفيد 19" الحكومة الجزائرية إلى مضاعفة النفقات للحفاظ على الصحة العامة، إذ بلغ حجم المخصصات المالية الموجهة لمكافحة الجائحة أكثر من 65,5 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 570 مليون دولار، منها 12,85 مليار دج مخصصة لاقتناء وسائل الحماية، منها 12,64 مليار دج مخصصة لوزارة الصحة، كما تم تخصيص 24,39 مليار دج كعلاوات استثنائية لموظفي الدولة الذين تمت تعبئتهم لمكافحة الجائحة، منها 16,5 مليار دج لموظفي قطاع الصحة، و7,75 مليار دج لوزارة المالية، ووزارة الداخلية، كما تم توجيه 271 مليون دج للتعاون الدولي، منها 258 مليون دج مساهمة في صندوق التدخل "كوفيد" إفريقيا.

المحور الثالث: آفاق تعزيز الإنفاق الصحي العام في ظل أزمة "كوفيد 19"

الثقل الاقتصادي الذي يشكله الإنفاق الصحي جعله يتأثر بمختلف الأزمات على غرار جائحة "كوفيد 19"، ما أوجب البحث عن حلول لمواجهة هذه الأزمة، وذلك للحد من تداعيات هذه الأخيرة على التفقات الصحية حالياً أو مستقبلاً، سواء تعلق الأمر بترشيد النفقات، أو البحث عن طرق تسيير أكثر عقلانية، وكذلك إجراء بعض الإصلاحات في المنظومة الصحية.

أولاً

-ترشيد النفقات الصحية: ترشيد الإنفاق الصحي؛ يعني حسن تصرف في الأموال دون إسراف ولا تقصير، والأزمة الاقتصادية التي سببها "كوفيد 19"، أوجبت على الحكومة التعامل

بالرّشادة في الأموال كسبًا وإنفاقًا؛ أي تحقيق التوازن بين النفقات العامة، وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العامة للدولة. وفي ظلّ هذه الأزمة الصحية الرّاهنة تتطلّب عملية ترشيد الإنفاق العامّ توافر جملةٍ من العناصر، والدعائم التي تركز عليها، وأهمّها:

- تحديد حجم الإنفاق الحكوميّ الأمثل: وذلك عن طريق تضيق الفجوة بين الحدّ الأعلى والحدّ الأدنى للإنفاق الصحيّ، ويتوقّف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحمّلها الحكومة ثُجاء المجتمع في قطاع الصحة (علماء)، (2015، صفحة 16).

- اتباع مبدأ الأولوية: من خلال توجيه الأموال إلى مشاريع الصحة ذات الأولوية، وبالتالي تحقيق أهداف الإنفاق.

- ضمان الجودة في مجال الصحة، والرفع من المردودية: يجب أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن التفقة على الصحة العامة (اقتصاديًا واجتماعيًا)، فينبغي أن تكون المردودية جيدة، تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة.

- التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة: هذا العنصر يتعامل مع قضيتين: الأولى، أن تكون النفقة الصحيّة في حدود الوضع الأمثل لها؛ أي أن تكون النفقة معيارية، أو قريبةً منها، والثّانية أن تتمّ في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير.

- توافر المعلومات المالية: يجب توافر جملة المعلومات اللّازمة عن الموارد المالية المتوقّعة من الخدمات الصحية، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجةً، وقابلةً للاستعمال، ممّا يسمح بالتأكّد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلاً.

ثانيًا

- إصلاح المنظومة الصحية كآلية لتفعيل الإنفاق الحكومي الصحي: لا يكفي توفير التمويل اللّازم للقطاع الصحيّ لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية، بل أصبح أمرًا حتميًا إصلاح، وتحديث النظام الصحيّ للاستغلال الأمثل للموارد لتحسين جودة الخدمات الصحية، ويمكن إيجاز أهم نقاط إصلاح النظام الصحيّ فيما يلي:

- إعادة النظر في منظومة الإصلاح للقطاع الصحيّ (النظام التعاقدية): وذلك من خلال تفعيل تطبيق نظام التعاقد الذي جاء في قانون المالية لسنة 1993 في اتفاقية مبرمة بين صندوق الضّمان الاجتماعي والمؤسّسات الصحيّة العمومية، والخاصّة، ووزارة التضامن الوطني، يتكفل بموجبها كلّ قطاع بعلاج الفئة التي تنتمي إليه، وذلك في إطار تخفيف العبء على ميزانية القطاع الصحيّ.

- خلق شراكة بين القطاعين العام والخاص: وذلك بتشجيع القطاع الخاص، ودعمه لتقديم الخدمات الصحيّة على أحسن وجه، مع تمكين الأفراد من الحصول على الخدمة بأسعار معقولة لا تثقل كاهلهم.

- الإنفاق على البحث، والتطوير، وتشجيع إنتاج الأدوية محلياً: يجب الاهتمام بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف دعم وتشجيع إنتاج الأدوية، والمستلزمات الطبيّة محلياً، وذلك للحدّ من استيراد الأدوية، وما يكلفه هذا الاستيراد من عبء كبير على الخزينة العمومية.

- تفعيل دور التوعية، والوقاية عن طريق الإعلام: يقصد بها عملية تعليم الناس عاداتٍ صحيّة سليمةً، وسلوكاً صحياً جديداً، ومساعدتهم على نبذ الأفكار، والاتجاهات الصحيّة الخاطئة، واستبدالها بسلوكٍ صحيّ سليم باستخدام وسائل الاتصال الجماهيري (العيدروس، 2012، صفحة 1765).

- التثقيف الصحيّ: يعرف التثقيف الصحيّ بأنه "إعداد الناس للمحافظة على صحتهم، فهو إدخال تغيير إيجابيٍّ على سلوكهم العامّ لتفادي الأمراض، وتزويدهم بمفاهيمٍ وقيم ومهاراتٍ جديدة، ويكون ذلك بالتوجّه إليهم لاستنهاض الهمم، ودفع الوعي الصحيّ قدماً في سبيل نضال يهدف للمحافظة على سلامة الأفراد" (مالك، 2006، صفحة 194).

ويلعب التثقيف الصحيّ دوراً أساسياً في الوقاية من الأمراض، وفي تغيير السلوكيات الرّائجة، والتمط الاجتماعيّ السائد.

- الرّفْع من الضّرائب على التّبغ والكحول: وذلك للحدّ من استهلاك هذه الموادّ المضرة بالصحة من جهة، وزيادة مداخيل الدولة من جهةٍ أخرى.

ثالثاً

- احتواء ضغط تكاليف الإنفاق الصحيّ: الأزمة الصحيّة لـ "كوفيد 19" التي رافقها انهيار أسعار النفط، والتكلفة المتزايدة للصحة، وضعا ميزانية القطاع على المحك، ممّا أوجب اللّجوء إلى بعض الحلول لتخفيض تكاليف الإنفاق الصحيّ، ويتعلّق الأمر ب:

- تحسين الرّعاية الصحيّة الأولى لتخفيض الإنفاق الصحيّ: تعدّ الرّعاية الصحيّة الأولى الحلقة الأولى، والمدخل الأساسي لكافة المستويات الصحيّة، حيث إنّ الاستخدام الأمثل للموارد يبدأ بالرّعاية الصحيّة الأولى، فتحسين جودتها، والتوزيع العادل للخدمات الصحيّة، يقلّل العبء على المستويات العليا، حيث كلّما ارتفعنا في المستويات الصحية ازدادت تكلفة العلاج.

- تبني نظام قياس التكاليف في القطاع الصحيّ: إخضاع تكاليف القطاع الصحيّ للتحليل، والدراسة، وفق نظام قياس أمر لا بدّ منه، لتقليل التكاليف داخل المؤسسات الاستشفائية، فاستعمال الأساليب الفعّالة لقياس التكاليف كنظام التكاليف على أساس النشاط، يساهم في ترشيد قرار الإنفاق.

- نماذج التنبؤ بتكاليف الإنفاق الصحيّ: تتعدد العوامل التي تؤدّي إلى زيادة الإنفاق الصحيّ، واعتماد نماذج التنبؤ يقود لتوضيح السياسات اللّازمة، فالعوامل تختلف وفقاً للمدى الرّمزي، فعلى المدى القصير، نموّ النفقات مرتبطٌ بميزانية الحكومة، أمّا على المدى المتوسّط، التغيّرات التكنولوجية تلعب دوراً مهماً في تفسير الزيادة، بينما على المدى الطويل، التغيّرات في حجم الأمراض مرتبطة بزيادة الإنفاق (معزوز، 2016، صفحة 403).

- تركيز الإنفاق الحكومي على الحملات الوقائية: أوضحت معظم الدراسات أن تركيز الإنفاق الحكومي على الحملات الوقائية يؤدي إلى تقليل نسبة الإصابة بالأمراض، والفيروسات، وبالتالي خفض تكلفة العلاج الباهظة، ففي أغلب الدول التامة نجد أن مخصصات الخدمات العلاجية مرتفعة مقارنة بالوقائية.

الخاتمة

القطاع الصحي من أهم القطاعات الحساسة التي تتكفل الدولة بالإنفاق عليها، وتخصّص لها أغلفة مالية معتبرة، غير أنه في ظل الأزمة الصحية الراهنة لـ "كوفيد 19"، وإمكانية استمرارها لسنوات مقبلة، وجب على الحكومة حالياً دعم الإنفاق الصحي من جهة، واتخاذ إجراءات إصلاحية تساهم في الاستخدام الأمثل للتلفقات الصحية وجعلها أكثر فاعلية، لمواجهة وكبح تفشي الوباء، وكذلك الاستعداد على المدى الطويل، حيث أظهرت الجائحة أن القطاع الصحي في الجزائر يعاني من مشكلات مالية تتمثل في عدم كفاية الإنفاق العام على القطاع الصحي، وعدم الاستغلال الأمثل للإنفاق الصحي.

وهو ما يوجب على الدولة الجزائرية الآن - وأكثر من أي وقت مضى - انتهاز إصلاح يقوم على:

- إعادة النظر في سياسة الإنفاق على المؤسسات العمومية القائمة على إعادة التوازن، مع تعزيز الإجراءات التنظيمية، والرقابية؛ تجنباً لهدر، وتبذير الأموال العمومية، خصوصاً ما يتعلق بالاستثمار في البنى التحتية.
- تفعيل نظام التعاقد بين المؤسسات الصحية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، لتخفيف العبء على ميزانية القطاع الصحي.
- تشجيع القطاع الخاص على مواجهة مثل هذه الأزمات الصحية، ودعمه للمساهمة في حملات التلقيح، والوقاية، وذلك في إطار تخفيف العبء عن مؤسسات القطاع العام.
- دعم إنتاج الأدوية محلياً؛ وذلك للحد من استيراد الأدوية، وتقليص فاتورة الدواء الباهظة التي تكلف الخزينة العمومية أموالاً طائلة، مع ترشيد استهلاك الأدوية.
- اعتماد أساليب فعالة لقياس التكاليف في المؤسسات الاستشفائية للحد من تكاليف القطاع المتزايدة، وترشيد قرار الإنفاق.
- نشر الثقافة الصحية بين أفراد المجتمع، وتشجيع العادات الصحية السليمة، والتركيز على الحملات الوقائية لتجنب الأمراض، والفيروسات، وما يتبعها من تكلفة علاج باهظة.
- البحث عن مصادر تمويل إضافية للقطاع الصحي، كفرض ضرائب على التلوث، وبعض الأغذية الضارة؛ كتلك التي تحتوي على نسب عالية من السكر والدهون، إضافة إلى رفع الضرائب عن التبغ ومشتقاته، وتحويل جزء منها للقطاع الصحي.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

- العيدروس نادية، (2012)، *فاعلية وسائل التثقيف الصحي في بث ونشر المعلومات الصحية لبناء مجتمع المعرفة الصحي السوداني*، المؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة، قطر.
- أوصيف لخضر، علماوي أحمد، (2015)، *إصلاح المنظومة الصحية كآلية لترشيد الإنفاق الصحي*، سياسات التحكم في الإنفاق الصحي في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر.
- بوروبة كاتيا، (2020) *الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا - الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة*، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، المجلد 12، رقم 01، ص 210.
- عتروس سيف الدين، (2021)، *أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر*، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 21، العدد 01، ص 395.
- لعجال العمرية (2019)، *دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021*، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 02، ص 459.
- معزوز نشيدة، (2016)، *"دور الرعاية الصحية في تخفيض الإنفاق الصحي في الجزائر"*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، المجلد 08، العدد 01، ص 403.
- شعباني مالك، (2006)، *دور الإذاعة في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي - دراسة ميدانية بجامعتي قسنطينة وبسكرة*، علم اجتماع التنمية، العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- مارتن مولاي زن وآخرون، *استجابات السياسة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إزاء جائحة كوفيد 19*، صندوق النقد الدولي، جويلية 2020 شوهذ يوم 20/12/30 على الموقع <https://www.imf.org>
- منه خالد، (جويلية 2020)، *"التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد في الجزائر"*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص 06.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Direction Générale des Douanes, 2020, statistique du commerce extérieur de l'Algérie-Période: Année 2020, p 07. <https://2u.pw/BlmfC> Consulte le 25/12/2021.
- Office National des Statistiques, 2019, Activite, Emploi&Chômage en mai 2019. <https://2u.pw/pbcz2> Consulte le 30/11/2020
- Organization Internationale du Travail , (2020) ,Observatoire de l'OIT ,Le COVID-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses. <https://bit.ly/390hLbr> Consulte le 30/11/2020
- UNCTAD calculations based on national statistics, October 2020, Global trade: a frail recovery in the second half of 2020.